

Distr.: General
12 August 2013
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

أولا - مقدمة

١ - قام مجلس الأمن، في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وطلب إلى أن أطلعته بانتظام على الوضع في الميدان، وذلك بالتوازي مع استمرار عملية إعادة تشكيل البعثة، وعلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الانتقالية والتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية. ويقدم هذا التقرير المعلومات المطلوبة، فضلا عن آخر المعلومات عن أهم ما جرى من تطورات منذ تقريره المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/2013/124).

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - في ١١ آذار/مارس، أعلنت الرئيسة إلين جونسون سيرليف عن إجراء تعديل وزارى في حكومتها، من أجل، "مواصلة تحقيق التوازن في الإدارة على أسس الجنس والعرق والدين والعمر"، وفقا لما جاء في بيانها. وابتداء من شهر آذار/مارس ولغاية شهر تموز/يوليه، عيّنت ما مجموعه ستة وزراء (امرأة واحدة)، و ١٤ نائب وزير (ست نساء).

٣ - وفي ٨ تموز/يوليه، أعلنت الرئيسة عن إقالة أربعة من كبار المسؤولين بتهمة الانخراط المزعوم في ممارسات غير قانونية، وطلبت إلى الهيئة التشريعية الموافقة على قرارها إقالة المفتش العام بسبب تضارب المصالح. وفي ١٠ تموز/يوليه، وافق مجلس النواب على قرار الرئيسة. وعلى الرغم من اتخاذ هذه التدابير، حاولت بعض الجماعات استغلال مزايم المحسوبة والفساد لتعبئة المشاعر المعادية للحكومة. ولهذه الأسباب، أعلنت ثلاث من منظمات المجتمع



الرجاء إعادة استعمال الورق

140813 140813 13-41980 (A)



المديني وفي آذار/مارس، عزمها على الخروج في مظاهرات ما لم تعالج الحكومة الشواغل المتعلقة بالفساد المزعومين. وقد طغى هذا الأمر على التغطية الإعلامية لعدة أسابيع، وخلق حالة من القلق العام.

٤ - وفي يوم ٢٠ آذار/مارس، أعلنت الرئيسة عن استبدال ثلاثة من أعضاء مجلس مفوضي لجنة الانتخابات الوطنية، بما في ذلك رئيسها، لأن مدد أكثر المفوضين كانت قد انتهت. وزعم حزب المعارضة الرئيسي، مؤتمر التغيير الديمقراطي، أن الرئيس الجديد عضو في حزب الوحدة الحاكم، الأمر الذي يخالف القانون ويهدد حياد اللجنة. ولعدة أسابيع، قاطع مؤتمر التغيير الديمقراطي أنشطة اللجنة، بما في ذلك الانتخابات الفرعية لأعضاء مجلس الشيوخ في ٧ أيار/مايو في مقاطعة جراند باسا. وفي غضون ذلك، قدمت اللجنة مشروع تعديلات على قانون الانتخابات التشريعية في آذار/مارس، بما في ذلك نص يشترط تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في قوائم المرشحين الحزبية. وفي ٥ تموز/يوليه، بدأت الهيئة التشريعية، برفقة اللجنة، بإجراء مشاورات عامة بشأن التعديلات المقترحة.

٥ - وفي ٢ أيار/مايو، قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وبلغ مجموعها ٥٥٣ مليون دولار، أي أنها كانت أقل بنحو ١٧ في المائة من مبلغ ٦٧٢ مليون دولار لميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، ويعزى الانخفاض جزئياً إلى تعديلات في الإيرادات المتوقعة بعدما أدت التنقيحات إلى انخفاض ميزانية عام ٢٠١٢/٢٠١٣ في نيسان/أبريل عام ٢٠١٣ إلى ٥٤٠ مليون دولار بسبب نقص إيرادات الوحدات. وتقوم السلطة التشريعية حالياً باستعراض الميزانية، رغم أن المشرعين قد أعربوا عن مخاوفهم من أن الاستعراض يتعرض للعراقيل بسبب الصعوبات في الحصول على المعلومات الخاصة بأداء الميزانية.

٦ - وأبدت السلطة التشريعية حماساً متزايداً في ممارسة الرقابة وسن القوانين، رغم أنها لا تزال تواجه تحديات، بما في ذلك القدرات المحدودة. كما زادت من مشاركتها في مبادرات الإصلاح، بما في ذلك عن طريق توجيه دعوة إلى ممثلي الخاصة ورئيسية البعثة كاترين لاندغرين لإقامة حوار منتظم حول هذه المسائل. وعقد أول اجتماع من هذا القبيل في ٣ تموز/يوليه، ووافق المشاركون على مواصلة المناقشات بشأن القضايا التي تهم كل من السلطة التشريعية وولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٧ - وكانت هناك عدة مبادرات في ما يتعلق بالمصالحة. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أطلق الرئيس خارطة طريق للمصالحة الوطنية في المؤتمر الوطني الذي نظمته سفير السلام جورج ويه. وتتضمن خارطة الطريق عناصر من توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، وتؤكد على

التمكين الاقتصادي، والهوية الوطنية المشتركة وعلى هياكل العدل والحوكمة الفعالة واللامركزية، وكذلك العدالة الإصلاحية والاجتماعية، بينما لا تستبعد العدالة الجزائية على الجرائم التي ارتكبت في الماضي. ولكن إطار تنفيذ خارطة الطريق لا يزال غير واضح. وإن ضمان سرد شامل للتاريخ الوطني هو أحد النواتج المتوخاة من خارطة الطريق. وفي أيار/مايو، بدأت الحكومة مشروعاً يهدف إلى صياغة مناهج التاريخ للمدارس الابتدائية والثانوية. وبدأت اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تنفيذ مبادرات بالافاهات (Palava Hut) (انظر الفقرة ٢٨ أدناه).

٨ - وقد أحرز تقدم مهم في مختلف مبادرات الإصلاح، بما فيها عملية مراجعة الدستور. وفي ٢١ آذار/مارس، مددت الرئيسة ولاية لجنة مراجعة الدستور مدة سنة واحدة إلى عام ٢٠١٥. وبدأت اللجنة في إشراك أصحاب المصلحة، بمن فيهم المشرعون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بينما كانت تضع استراتيجيتها وخطة عملها. وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة، من خلال توقيع اللجنة على مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٤ حزيران/يونيه، وتسهيل استقدام الخبراء والمستشارين الدستوريين للعمل مع اللجنة لأجل قصير. وتشمل التحديات الكبيرة التي تواجه العملية ضيق الجدول الزمني والضائقة المالية.

٩ - وفي ٢١ أيار/مايو، قدمت لجنة الأراضي الليبرية إلى الرئيسة أول سياسة لحقوق الأراضي في البلد بعد عامين من الدراسات والمشاورات الموسّعة مع جميع شرائح المجتمع الليبري وحملات التوعية العامة. ومن المتوقع أن تُترجم السياسة إلى مشروع قانون لتُنظر فيه الهيئة التشريعية. السياسة تنص على إعادة تكوين نظام حيازة الأراضي لتمكين جميع الليبريين من الحصول على الأراضي والأموال على قدم المساواة، وإعطائهم حقوقاً مضمونة فيها. وهي تدمج جميع أشكال ملكية الأرض لتمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة من الموارد الطبيعية. وفي غضون ذلك، تجري مشاورات على الصعيد الوطني، استعداداً لصياغة سياسة إدارة الأراضي. والهدف النهائي هو إنشاء وكالة واحدة لإدارة الأراضي.

١٠ - وأحرز برنامج الأسلوب البديل لتسوية المنازعات على الأراضي تقدماً هاماً بدعم من صندوق بناء السلام. وقد أصبحت جميع مراكز التنسيق الخمسة المعنية بالأراضي تمارس عملها الآن، وتضطلع بعمليات تقييم المنازعات على الأراضي في أربع مقاطعات، وتقوم بتدريب موظفيها وممارسي الأساليب البديلة لحل المنازعات.

باء - الحالة الأمنية

١١ - لا تزال الحالة الأمنية العامة في ليبيريا مستقرة ولكنها هشة. ولا يزال العنف الغوغائيين يشكل مصدر قلق، وقد أُبلغ عن وقوع ٢١ حادثاً منذ ١ آذار/مارس، وهو نفس العدد الذي وقع في نفس الفترة من عام ٢٠١٢. وفي هذه الأثناء لا تزال ترد تقارير عن وقوع عمليات سطو مسلح، وأكثر من ثلث الحوادث التي أُبلغ عنها كانت تنطوي على استخدام أسلحة نارية. ولا تزال معدلات العنف الجنسي مرتفعة على نحو يدعو للقلق، وقد ازدادت الحالات المبلغ عنها بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٢، و ٢٠ في المائة من الحوادث المبلغ عنها تشمل ضحايا دون سن الثامنة عشرة.

١٢ - وكانت المنازعات على الأراضي وانخفاض ثقة عامة الناس في نظام العدالة من بين أسباب اندلاع حوادث العنف على يد الغوغاء. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، وقعت جريمة قتل في معسكر بارتلجام لتعدين الذهب في مقاطعة غراند غيده مما دفع بنحو ٣٠٠ من السكان المحليين للقيام بأعمال شغب خارج مخفر للشرطة. وفي ٧ أيار/مايو، خرج نحو ٥٠ من سكان مجتمع محلي يقع قرب منروفيا احتجاجاً على قرار اتخذته المحكمة العليا بشأن ملكية الأراضي. وفي ١١ تموز/يوليه، تظاهر ٤٠٠ قروي أمام مخفر للشرطة في توتوتا بمقاطعة بونغ، بعد عملية مداهمة قامت بها الشرطة، فاضطرت الشرطة إلى إطلاق طلقات تحذيرية. وتوفي أحد المدنيين فيما بعد متأثراً بجراحه من طلق ناري أصابه، مما زاد من حدة التوتر بين الشرطة والمجتمع المحلي. كما تصاعدت حدة التوتر بين مختلف الإثنيات والأديان وتحولت إلى أعمال عنف، واندلعت أهم الاشتباكات في مقاطعة لوبا في ١٩ آذار/مارس مما أسفر عن إصابة ٢٠ شخصاً بأذى وتدمير ممتلكات، بما فيها مسجد. ووقع اشتباك آخر في ١١ تموز/يوليه في مقاطعة غراند كيب ماونت عندما اختطف أفراداً من جمعية بورو التقليدية أحد الشباب.

١٣ - واستمرت التوترات المتعلقة بالامتيازات بالتسبب بخروج مظاهرات عنيفة. وفي ١٩ نيسان/أبريل، قام عاملون في مزرعة كوكوبا للمطاط في مقاطعة نيمبا بمظاهرات احتجاج بشأن مستحقاقهم. وقد وقع حادث مماثل في شركة كافالا للمطاط في مقاطعة ميريلاند في ١٢ شباط/فبراير. وفي ٢٢ آذار/مارس، و ٤ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه، احتج حوالي ٦٥٠ عاملاً في مزرعة سلام داري في مقاطعة بومي على عدم تجديد عقودهم. وفي ١٥ شباط/فبراير، قام أفراد من المجتمع المحلي في مقاطعة بونغ بأعمال شغب احتجاجاً على وفاة عامل في شركة تعدين من جراء حادثة عمل وفق ما أذيع.

١٤ - ولكن غالبية المظاهرات كانت سلمية. وخرج أكبرها في ٢٦ آذار/مارس عندما تظاهر حوالي ١٠٠٠ من المسلمين احتجاجاً على عريضة تطالب بتحويل ليبيريا إلى

”دولة مسيحية“، وفي ٢٦ نيسان/أبريل، عندما تظاهر نحو ١٠٠٠ طالب في حرم جامعة ليريا بسبب فساد مزعوم في إدارة الجامعة. وخرجت مظاهرات أصغر عددا شارك فيها سائقو دراجات نارية ومعلمون وطلاب وجنود سابقون في القوات المسلحة الليبرية يطالبون بدفع مستحقاتهم.

١٥ - والتهديدات المذكورة أعلاه، وزعزعة الاستقرار الإقليمي يمكن أن تشكل تحديات تمس حماية المدنيين، وقد تنشأ من جرائها ضرورة لاتخاذ تدابير وقائية أو تدابير استجابة. وتقوم البعثة بتطوير استراتيجية شاملة لحماية المدنيين من أجل استباق ومواجهة هذه المخاطر، وهو ما سيتجلى في التخطيط لحالات الطوارئ والتوجيهات العملية للبعثة.

جيم - المسائل الإقليمية

١٦ - الحالة على طول حدود البلد مع كوت ديفوار كانت هادئة نسبيا، إلا أن التهديدات لا تزال قائمة. وكما هو مبين في آخر تقريرين لي عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2013/197 و S/2013/377)، وقع في آذار/مارس ٢٠١٣ هجومان ومحاولة هجوم عبر الحدود على مجتمعات محلية في كوت ديفوار بالقرب من الحدود مع ليريا. وتواصلت التقارير التي تتحدث عن هجمات منظمة عبر الحدود. وقد مكنت الاتصالات القوية وتبادل المعلومات بين بعثة الأمم المتحدة في ليريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأجهزة الأمن الليبرية من إجراء تحليل مشترك والقيام باستجابة سريعة.

١٧ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، أنهى الجيش الليبري عملية استعادة الأمل الأولى وسحبت قواتها من منطقة الحدود مع كوت ديفوار. وواصلت الأجهزة الأمنية الأخرى، بما في ذلك الشرطة، ومكتب الهجرة والجنسية، العمل من خلال فرقة العمل المشتركة التي تتخذ من مقاطعة غراند غيده قاعدة لها. وفي مطلع حزيران/يونيه، وبعد ورود معلومات عن احتمال شن هجمات عبر الحدود، انتشرت القوات المسلحة في المناطق الحدودية في عملية استعادة الأمل الثانية والتي انتهت في ٢٨ حزيران/يونيه. ويبدو أن هذه الأنشطة زادت من إضعاف الشبكات التي تقوض أمن الحدود وزادت من ثقة السكان المحليين في أجهزة الأمن.

١٨ - وتواصلت العمليات القضائية المرتبطة بالحوادث عبر الحدود. وأُحيل طلب قدمته كوت ديفوار لتسليم ثمانية من العاجيين، المحتجزين في ليريا، إلى المحكمة العليا بعد أن أسقطت الحكومة جميع التهم الموجهة ضدهم في آذار/مارس، مما سمح ببدء عملية التسليم. والمتهمون مطلوبون بتهم تتصل بهجوم عبر الحدود وقع في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ مما أدى إلى مقتل سبعة من قوات حفظ السلام في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتجري أيضا محاكمة ١٨ شخصا من الليبريين من مقاطعة غراند غيده بتهمة الارتزاق بسبب

تورطهم المزعوم في هجمات عبر الحدود في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بعد احتجازهم لفترة طويلة، مما حمل جماعات تعيش في الخارج وجماعات من المواطنين لجمع التبرعات من أجل الدفاع عنهم والتهديد بالقيام باحتجاجات في سجن منروفيا المركزي.

١٩ - وواصلت حكومتا ليبيريا وكوت ديفوار تعزيز العلاقات الثنائية بينهما، بما في ذلك من خلال إطار رباعي تشارك فيه الحكومتان وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وعُقد الاجتماع الرباعي الثاني في منروفيا في ٥ نيسان/أبريل، بينما بدأ في حزيران/يونيه التخطيط للقيام بعمليات أمنية منسقة على جانبي الحدود، بوجود بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وستكون جميع المساعدات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا متسقة مع مبادئ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسياسة مراعاة العناية الواجبة. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، التقى ممثلون من الحكومتين لوضع خطط لاجتماع من المتوقع أن يعقده المجلس المشترك للرؤساء والشيوخ في تشرين الأول/أكتوبر.

٢٠ - وشاركت الحكومة والبعثة في الاجتماع الرفيع المستوى في داكار، في ٢٩ حزيران/يونيه، برئاسة ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين العام لاتحاد نهر مانو. وضم الاجتماع كبار المسؤولين من كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون، وكذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وذلك لتدشين عملية وضع استراتيجية أمنية لاتحاد نهر مانو، بناء على طلب مجلس الأمن.

٢١ - وتواصل التعاون بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات منتظمة، وتبادل المعلومات، وتنسيق عمليات التحليل، بينما واصل فريقا الأمم المتحدة القطريان في كل من البلدين تعميق التعاون بينهما. وقد تم تأمين الأموال لتنفيذ برنامج الأمن الغذائي والتلاحم الاجتماعي عبر حدود البلدين، بقيادة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بينما يجري طلب الدعم من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري لعمليات المصالحة على جانبي الحدود.

٢٢ - ورغم انعدام الاستقرار المحلي بسبب الانتخابات والخلافات الإثنية في غينيا، لا تزال المنطقة الحدودية هادئة، وتقوم أجهزة الأمن الليبيرية والغينية فضلا عن البعثة بتسيير دوريات منتظمة. وبالمثل، فإن الحالة على طول حدود ليبيريا مع سيراليون مستقرة، وتواصلت الدوريات المشتركة على الحدود مع أجهزة أمن سيراليون وليبيريا.

دال - الحالة الإنسانية

٢٣ - في ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ عدد اللاجئين الإيفواريين المسجلين في ليبيريا ٤٨٤ ٥٨ لاجئا. وأحرز تقدم في العودة الطوعية للعدد المستهدف من اللاجئين والبالغ ١٦ ٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٣، إذ عاد ٤٧٢ ٩ لاجئا إلى كوت ديفوار.

٢٤ - واستمر إغلاق مخيمات اللاجئين ودمجها لتبسيط عمليات توفير الحماية والمساعدة وتقديم الخدمات. وفي آذار/مارس، أُغلق مخيم دوغي الواقع في مقاطعة غراند غيده ونُقل بقية سكانه إلى المخيم الذي أُقيم على أرض كانت تملكها سابقا شركة برايمر لإنتاج الخشب (PTP) وإلى مخيم ليتل وليبو في مقاطعة ميريلاند. وأُغلق مخيم ساكلييا الواقع في مقاطعة نيمبا في تموز/يوليه، ويُتوقع إغلاق مخيم سولو الواقع في مقاطعة غراند غيده بحلول نهاية عام ٢٠١٣. واستضافت المجتمعات المحلية نحو ٦٩٥ ٢٢ لاجئا مسجلا نُقل بعضهم إلى مخيمات وفقا لسياسة الحكومة. ودعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحكومة في نقل زهاء ٢٤٧ ٥ لاجئا نقلا طوعيا. وعلى الرغم من هذا التقدم، فقد سُجل ٤٩٠ ١ لاجئا جديدا في ليبيريا في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، بينما وفد ١ ٠٠٠ لاجئ تقريبا إلى مقاطعة نيمبا في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه.

٢٥ - وعقدت اللجنة الثلاثية، التي تضم ممثلي ليبيريا وكوت ديفوار والمفوضية، اجتماعا على المستوى التقني في منروفيا في حزيران/يونيه، لمناقشة حالة اللاجئين الإيفواريين في ليبيريا، بما في ذلك الأمن، والحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء والمسائل المتصلة بموقع المخيم.

٢٦ - أما خطة الاستجابة الإنسانية التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري والتي تستلزم تمويلا قدره ٣٦ مليون دولار، فقد مولت بنسبة ١٣,٥ في المائة. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية للمساعدة الغذائية والتغذوية كبيرة، خصوصا في مناطق استضافة اللاجئين على الحدود.

هاء - حالة حقوق الإنسان

٢٧ - لا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، ولا سيما بالنظر إلى محدودية إمكانية اللجوء إلى القضاء وإلى تفاقم ما يكتنف نظام القضاء من مشاكل هيكلية بسبب عدم فعالية التنسيق بين مختلف أقسام قطاع العدالة. واستمر الإبلاغ عن الممارسات التقليدية الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإلحاقهن قسرا بجماعي ساندي وبورو السريتين، وذلك على الرغم مما اتخذته الحكومة من مبادرات للتوعية بالآثار السلبية لتلك الممارسات.

٢٨ - وواصلت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان حملتها المناهضة للاعتداء الجنسي على الأطفال، وأشركت أصحاب المصلحة في وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وعقدت اللجنة أيضا، في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، مشاورات في ١٣ مقاطعة تمهيدا لمؤتمر سيعقد في آب/أغسطس لإطلاق مبادرة (بالافاهات). وأنشئ ما مجموعه ٦٤ لجنة على مستوى المناطق في إطار تلك المبادرة. غير أن اللجنة لا تزال تواجه عقبات من حيث التنظيم والقدرات. وقد استقال رئيس اللجنة في أيار/مايو، ولكن الرئيسة سحبت اسم المرشح خلفا له لأسباب إجرائية. وتجري حاليا عملية ترشيح جديدة.

٢٩ - وواصلت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، إعداد التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ففي شباط/فبراير، انضمت الحكومة إلى المبادرة العالمية التي ترعاها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وتعهدت بسن قانون بشأن العنف المترلي، وبتمويل تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن العنف الجنسي والجنساني، وتحسين إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء. ولم تصدق الحكومة بعد على الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

واو - الحالة الاقتصادية

٣٠ - سجل اقتصاد ليبيريا نموا مطردا على الرغم من التقلبات التي شهدتها أسواق السلع الأساسية في العالم. وناهز متوسط النمو في السنوات الثلاث الماضية نسبة ٧,٧٣ في المائة ويتوقع أن يزداد بواقع ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٣، أي بانخفاض طفيف عن النسبة البالغة ٨,٩ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٢. وبلغ متوسط التضخم ما نسبته ٨,٤ في المائة في نهاية آذار/مارس، مقابل النسبة البالغة ٦,٩ في المائة المسجلة في نهاية عام ٢٠١٢، ولكنه يتوقع أن ينخفض إلى حوالي ٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

٣١ - وفي ٣ تموز/يوليه، لاحظ صندوق النقد الدولي، لدى اختتام الاستعراض الأول الذي أجراه في إطار ترتيب التسهيل الائتماني الممدد، تحقيق نمو اقتصادي قوي يعزى إلى ازدياد النشاط في قطاعات التعدين والبناء والخدمات. غير أن التقرير أشار أيضا إلى أن امتداد هذا النمو إلى بقية القطاعات الاقتصادية كان محدودا. وشجع على تعزيز الحوكمة والشفافية، مشددا على تعزيز الرقابة المالية على المؤسسات المملوكة للدولة وإجراء عمليات مراجعة لميزانية الحكومة.

ثالثاً - تنمية القدرات الوطنية في قطاعي الأمن والعدالة

ألف - المرحلة الانتقالية الأمنية

٣٢ - واصلت البعثة تخفيض قوامها العسكري وإعادة تشكيله. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، كان العنصر العسكري في البعثة قد قلص إلى حد كبير وجوده في جميع أنحاء ليبيا، حيث لم يعد للبعثة وجود عسكري ثابت في ٤ مقاطعات من بين ١٥ مقاطعة، كما قلصت مواردها المتاحة لمهام المرافقة والحراسة الثابتة في المقاطعات التي لا يزال للبعثة وجود عسكري فيها.

٣٣ - ومن بين ١١ مرفقاً أخلتها البعثة في المرحلة الأولى من خطة التخفيض التدريجي، آلت سبعة منها إلى الحكومة، وهي مرافق مخصصة كلها، باستثناء مرفق واحد، لاستخدام المؤسسات الأمنية. وواجهت الحكومة تحديات كبيرة عند الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية الجديدة وفي استخدام المرافق التي حصلت عليها حديثاً استخداماً فعالاً. فقد اعترضتها صعوبات في الحصول على الموارد اللازمة لتجهيز تلك المرافق بالمعدات ونشر أفراد أمن إضافيين، وذلك على الرغم من الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالمرحلة الانتقالية في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ولم يُعقد بعد معتكف كانت الحكومة قد قررت عقده في آذار/مارس لتحليل الفجوة في تمويل المرحلة الانتقالية واضطلعت الحكومة أيضاً بمبادرة لتعزيز التفاعل بين متطلبات المرحلة الانتقالية والبرامج الأخرى المتعلقة بتطوير القطاع الأمني.

٣٤ - أما الفريق العامل المشترك بين الحكومة والبعثة المعني بالمرحلة الانتقالية، فقد واصل التخطيط للمرحلة الثانية من خطة التخفيض التدريجي مستفيداً من الدروس المستخلصة من المرحلة الأولى. وأفيد بأن الحكومة قد خصصت مبلغ ١٠ ملايين دولار للمرحلة الانتقالية في الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على الرغم من أن قيمة الاعتمادات المرصودة لها ستُحدد خلال المعتكف المشار إليه في الفقرة السابقة.

باء - استراتيجيات وبنية الأمن الوطني

٣٥ - انخفضت الاعتمادات المرصودة لجميع القطاعات، بما فيها الأمن، في الميزانية الوطنية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على الرغم من ارتفاع الحصة الإجمالية المخصصة للأنشطة الأمنية بنسبة ١,١ في المائة. وباستثناء الاعتمادات المرصودة للفترة الانتقالية، فقد انخفضت الميزانية الإجمالية المخصصة للأمن بنسبة ١٠ في المائة من مبلغ ٨١,١٧ مليون دولار إلى ٧٢,٩ مليون دولار، وعانت الشرطة من تخفيض نسبته ١٨ في المائة من السنة المالية السابقة.

٣٦ - ولا يزال تنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات لعام ٢٠١١ بطيئاً. ويعكف المجلس التشريعي على النظر في تعديلات القانون التي ستؤدي، إن أُقرت، إلى تفويض جزء مما تحقق من ترشيد للأجهزة الأمنية. وتعمل مجالس أمن المقاطعات، وهي أجهزة التنسيق المحلية المنشأة بموجب ذلك القانون، في مقاطعتي لوف ونيما وتزاول أعمالها بشكل جزئي في خمس مقاطعات أخرى، وترمي الحكومة إلى إنشاء مجالس من هذا القبيل في جميع أنحاء البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٣. أما العملية التي ترمي إلى وضع استراتيجية أمنية وطنية جديدة، والتي لم تُحدّث منذ عام ٢٠٠٨، فيُتوقع أن تبدأ في آب/أغسطس بعقد مؤتمر تحت رعاية الحكومة عن إصلاح القطاع الأمني.

٣٧ - وعقب قيام وزارة العدل بسحب مشروع قانون مراقبة الأسلحة النارية في شباط/فبراير بسبب عدم وضوح تعريف الأسلحة النارية، سيُعاد تقديم نص القانون بعد تنقيحه بشكل كبير لتوضيح ذلك التعريف. وخُصص للمرة الأولى في مشروع الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مبلغ ١٥٠.٠٠٠ دولار للمفوضية الوطنية الليبرية المعنية بالأسلحة الصغيرة، ولا يزال وزير الدولة يشغل منصب المفوض باعتبار ذلك تدبيراً من تدابير توفير التكاليف.

٣٨ - وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل، قادت الحكومة، بالتعاون مع لجنة بناء السلام، استعراضاً لآليات إدارة أجهزة الشرطة والنيابة العامة والقضاء ومسؤولاتها في إطار بيان الالتزامات المتبادلة. وتمخض الاستعراض، الذي موله صندوق بناء السلام، عن مجموعة من التوصيات المتعلقة بكل مؤسسة ونظام القضاء بوجه أعم.

جيم - الشرطة الوطنية

٣٩ - واصلت الحكومة، بدعم من البعثة، جهودها الرامية إلى تعزيز فعالية الشرطة الوطنية عموماً. ولا تزال الشرطة تعاني من نقص القدرات والموارد اللازمة لسيط سلطة الدولة خارج منروفيا بشكل فعال، وهو نقص يُعزى إلى حد كبير إلى افتقارها إلى الإدارة المهنية، كما يضع التسييس المزيد من العراقيل أمامه. واستعداداً لاحتتام الخطة الاستراتيجية الخمسية للشرطة الوطنية الليبرية، تجري الشرطة والبعثة تقييماً يشمل جميع أنحاء البلد لقدرات تنفيذ الخطة الذي يتوقع الانتهاء منه في آب/أغسطس، وذلك بهدف الاسترشاد به في وضع إطار استراتيجي جديد. وسيُسترشد أيضاً بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض المشار إليه في الفقرة ٣٨ أعلاه في وضع الإطار الجديد وفي إنشاء آليات الرقابة المدنية وفي صياغة مشروع قانون الشرطة. وواصلت الشرطة الوطنية الليبرية جهودها الرامية إلى تعزيز الرقابة الداخلية،

كما يشمل وضع الخطط الرامية إلى فتح فروع لشعبة المعايير المهنية التابعة لها خارج منروفيا كي يتسنى للمواطنين تسجيل الشكاوى ومعالجة سوء السلوك من جانب الشرطة.

٤٠ - وقد واجه تدريب أفراد الشرطة في الأكاديمية تحديات وتأخيرات كبيرة بسبب نقص التمويل. وكان يلزم أيضا التمويل المقدم من الجهات المانحة لتوفير الغذاء لأفراد الأكاديمية. وشراء الزي الرسمي للمجندين الجدد. وتحقيقا للامركزية في تدريب الشرطة، انتهى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تشييد مركز التدريب الإقليمي الجديد في هاربر، مقاطعة ميريلاند.

٤١ - وفي ١ آب/أغسطس، بلغ قوام الشرطة ٥٥٦ ٤ فردا، منهم ٨١٢ امرأة تشغل ٢٤ منهن مناصب قيادية. وتخرج حتى الآن ما مجموعه ١٤٩ مجندا، منهم ٤٦ امرأة، من أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية في عام ٢٠١٣. ويبلغ القوام الحالي لوحدة دعم الشرطة ٨٨٨ فردا، من بينهم ٩٧ امرأة، ويبلغ قوامها المستهدف ١ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وأطلقت الشرطة، بدعم من البعثة وبالتعاون مع وزارة التنمية والشؤون الجنسانية، حملة تجنيد في جميع أنحاء البلد لزيادة نسبة تمثيل المرأة من ١٧ في المائة إلى ٢٠ في المائة. ويجري أيضا اتخاذ إجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى الإداري بوسائل منها تعيين ضابطات شرطة من ذوات الرتب العليا قائدات للشرطة في المقاطعات.

٤٢ - وبدأ تنفيذ برنامج تنمية القدرات الإدارية التنفيذية من أجل تعزيز قدرات كبار المسؤولين الإداريين في الشرطة. ويقدم البرنامج سلسلة من الدورات التدريبية في مجال المهارات الإدارية والمهنية لفائدة كبار الموظفين، وذلك في شراكة مع معهد غانا للدراسات الإدارية والإدارة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأجرت الأكاديمية ١٥ دورة تدريبية لشاغلي المناصب الإدارية الوسطى والإشرافية استفاد منها ٢٩٠ ضابط شرطة من بينهم ٧٢ امرأة.

٤٣ - وعززت الشرطة، بدعم من البعثة، قدرات إدارة الخدمات الجنائية على إجراء التحقيقات وتحضير ملفات القضايا لتقديم الدعاوى الجزائية، كما أجرت تقييما شاملا لهماكل ميزانيتها بهدف تحديد الفجوات في القدرات. وشارك ثلاثة ضباط شرطة كبار من قسم حماية المرأة والطفل في تدريب متخصص في مجال العنف الجنسي والجنساني.

٤٤ - وقد ازدادت القدرة التشغيلية في وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية وفي المكتب المركزي الوطني للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وحققت الوحدة في العديد من قضايا الاتجار بالبشر، بينما أسفرت عملية مشتركة استهدفت أعمال الاتجار غير المشروع عن استرداد سلع محظورة وإلقاء القبض على خمسة مشتبه فيهم ومقاضاتهم. ودربت البعثة أفراد

وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية على مهارات إجراء التحقيقات، بينما تلقى آخرون تدريباً متخصصاً في الولايات المتحدة وفي غانا. وتبادلت وحدتا مكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون وليبيريا زيارات بهدف تعزيز التعاون مع النظراء الإقليميين في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

دال - مكتب الهجرة والتجنس

٤٥ - أحرز مكتب الهجرة والتجنس تقدماً في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ولا سيما من خلال إنشاء لجنة معنية بالميزانية. ومنذ آذار/مارس، قام المكتب أيضاً بحملة وطنية لتسجيل الأجانب واضطلع بدور قيادي في صياغة سياسة وطنية جديدة للهجرة.

٤٦ - وواصل المكتب بناء قدراته، حيث سيبدأ تدريب ٢٥٠ موظفاً جديداً في تموز/يوليه، بينما حدد ١٠٠ موظف لإنهاء خدمتهم بسبب كبر سنهم أو ضعف صحتهم. ويضم المكتب، في ١ آب/أغسطس، ١٨٤٧ ضابطاً من بينهم ٥٥٥ امرأة. ويعكف المكتب على إعداد خطط لتطوير مخيم البعثة السابق في فوبا، بمقاطعة لوبا، وتحويله إلى مرفق تدريب نظراً إلى ضيق الحيز المتاح في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية.

٤٧ - وقد وضع المكتب خططاً لتعزيز وحدة دوريات الحدود التابعة له للوصول بها إلى قوام يبلغ ٥٠٠ فرد، مما سيتطلب توفير المساعدة الثنائية الخارجية. وفي غضون ذلك، في ٢ تموز/يوليه، هدد زهاء ٧٥ ضابطاً ممن كلفوا بحراسة الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار بترك مراكزهم إن لم يدفع لهم البدل اليومي الذي وعدوا به. غير أنهم وافقوا على البقاء في العمل حتى يحل المكتب المسألة مع وزارة المالية.

هاء - المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٤٨ - بناء على ترشيح الرئيسة، جرى تكليف كبير قضاة جديد للمحكمة العليا وقاضٍ معاون في ٢٩ نيسان/أبريل، وبذلك اكتمل تشكيل المحكمة العليا.

٤٩ - وأحرز قطاع العدالة تقدماً في عدة مجالات على الرغم من استمرار القيود المتعلقة بالتمويل والقدرات. وعُقد في آذار/مارس مؤتمر وطني للعدالة الجنائية، بدعم من الأمم المتحدة، بمشاركة من وزارة العدل والسلطة القضائية، بغرض معالجة بعض مواطن الضعف الهيكلية في نظام العدالة. وأقرت الهيئة التشريعية مشروع قانون لتوسيع ولاية المحاكم الجزئية وتعديل قانون هيئة المحلفين، بحيث يتسنى الحد من تكديس القضايا في الدوائر القضائية، والمشروع ينتظر توقيع الرئيسة عليه.

٥٠ - وأُحرز تقدُّمٌ في المبادرات الهادفة إلى تحسين تقديم الخدمات. وبدأ تشغيل أول مركز للعدالة والأمن في غبارنغا، مقاطعة بونغ، بدعم من صندوق بناء السلام، حيث تم تدشين المركز في شباط/فبراير. وبينما لم يتم بعد تجهيز مبنى المحكمة، جرى بالفعل نشر مدعين عامين، ومحامين عامين، وأفراد من الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني، وخدمات المراقبة، ووحدة دعم الشرطة، ووحدة دوريات الحدود، وضباط سجون، ومراقبين وطنيين لحقوق الإنسان، حيث تستخدم وحدة دعم الشرطة المركز كقاعدة أمامية يجري التصدي انطلاقاً منها للتحديات الأمنية في المقاطعات الثلاث التي يغطيها المركز. وجرى الاسترشاد بالدروس المستفادة من إنشاء المركز التجريبي في عملية إنشاء المركزين التاليين، اللذين يُزمع أن يتخذا من مقاطعتي غراند غيده وميريلاند مقرين لهما. وسيواصل صندوق بناء السلام دعم إنشاء المراكز الأربعة المتبقية، بالرغم من أنه لا يزال يتعين تحديد مصدر تمويل إضافي للمركزين الرابع والخامس.

٥١ - ولا تزال أوجه القصور في نظام العدالة الجنائية تنعكس في صورة انخفاض عدد قضايا العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها، لا سيما تلك المتعلقة بأطفال، التي تجري بشأنها محاكمة كاملة. وتتعلق التحديات المحددة في هذه القضايا، في جملة أمور، بجمع الأدلة، بما في ذلك الافتقار إلى المعدات المتعلقة بالأدلة الجنائية، ونقص التنسيق بين الشرطة والادعاء، الأمر الذي يفضي إلى أوجه ضعف في إعداد القضايا. وقد أجرت الأمم المتحدة تقييماً للبرنامج المشترك المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني أبرز الحاجة إلى استمرار تقديم الدعم لخدمات الحماية، مع إيلاء عناية أكبر لاستراتيجيات المنع.

٥٢ - ولا تزال إدارة القضايا في حين وقتها تمثل تحدياً، الأمر الذي يسفر عن حرمان الضحايا من العدالة وينتهك حقوق الجناة المزعومين. ولا تزال معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة تبلغ حوالي ٨٠ في المائة من نزلاء السجون، الأمر الذي يترتب عليه أثر سلبي على المرافق الإصلاحية، حيث شهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع خمسة اضطرابات في السجون وسُجلت ١٣ حالة فرار. وأسهم في تلك الحوادث كلٌّ من ضعف الهياكل الأساسية، والاحتفاظ، وتغيب الموظفين، والاعتماد المكثف على الموظفين المتطوعين غير المدربين. واستمرت الجهود الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية في السجون، حيث أدرجت الحكومة تكاليف الخدمات الصحية في السجون ضمن "المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية" التي بدأ العمل بها كجزء من السياسة والخطة الصحييتين الوطنيتين لعشر سنوات. وأُحرز أيضاً بعض التقدم في الهياكل الأساسية مع إتمام المبنى الإداري في السجن الجديد قرب منروفيا.

٥٣ - وفي ١ آب/أغسطس، شمل النظام ٢٦٢ من ضباط السجون، منهم ٥٣ امرأة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ٨٧ ضابطاً، منهم ١٥ امرأة، في التدريب على الأمن واستخدام القوة غير المميتة.

واو - القوات المسلحة

٥٤ - في ٢٢ حزيران/يونيه، نشرت ليبيريا فصيلة من ٤٥ فرداً للعمل داخل الوحدة النيجيرية كجزء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بدعم من الولايات المتحدة. ويمثل ذلك أول إسهام لليبيريا في نشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٦١.

٥٥ - ومن المتوقع أن تصبح القوات المسلحة جاهزة للعمل تماماً بحلول عام ٢٠١٤. وشرعت القوات المسلحة في حملة تجنيد على الصعيد الوطني في نيسان/أبريل - أيار/مايو من أجل زيادة مجموع عددها البالغ ٩٠٤ ١ أفراد بمقدار ٣٠٠ فرد. وفي أيار/مايو، رُقّي رئيس العمليات، وهو ليبيري، إلى منصب نائب رئيس أركان الجيش، أي الثاني في التسلسل القيادي للقوات المسلحة بعد رئيس الأركان النيجيري المعيّن من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٦ - وعلى النحو الوارد في الفقرة ١٧ أعلاه، واصلت القوات المسلحة الليبيرية مشاركتها في المبادرات الأمنية الحدودية المشتركة على امتداد الحدود مع كوت ديفوار حتى حزيران/يونيه، كما شاركت في التخطيط المشترك للعمليات المنسقة مع القوات المسلحة الإيفوارية، الأمر الذي أسهم في تطوير القدرة على إجراء عمليات مستقلة محدودة. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال القوات المسلحة تواجه تحديات مالية وتشغيلية ولوجستية سوف يقتضي التصدي لها استمرار الدعم الخارجي. ولا تزال استراتيجية الدفاع الوطني في انتظار الموافقة عليها من قبل وزارة الدفاع، مثلها مثل مشروع مدونة الانضباط العسكري.

٥٧ - وواصلت قوات حرس السواحل الليبيرية المكونة من ٥٠ فرداً حراسة الممرات المائية الساحلية المشتركة والمياه الإقليمية الليبيرية، حيث صادرت ثلاث سفن صيد غير مشروع.

رابعا - بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد

ألف - سلطة الدولة

٥٨ - استمر التحسُّن التدريجي في بسط سلطة الدولة وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية. ولكن أنحاء كثيرة من البلد تفتقر إلى الهياكل الأساسية والإدارة المحلية الفعالة.

ودعمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مسؤولي المقاطعات في إنشاء آليات تنسيقية، بالرغم من أن المسؤولين المعنيين كثيرا ما غابوا عن اجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بتنمية المقاطعات. ولا تزال إدارة صناديق التنمية الاجتماعية وتنمية المقاطعات تواجه تحديات، بما في ذلك سوء التصرف فيها وعدم الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بها.

٥٩ - وأحرز تقدم في إعداد خطة تنفيذية لسياسة الحكومة المتعلقة باللامركزية والإدارة المحلية. وجرى تنقيح الميزانية الخمسية من ٥٠ إلى ٢٧,١ مليون دولار، وبلغت ثغرة التمويل ٣,١ ملايين دولار. وسوف يُعرض على الهيئة التشريعية مشروع قانون للحكم المحلي بعد موافقة الحكومة عليه. وسوف يقتضي اعتماده تعديل الدستور. وأعدت لجنة الحوكمة أيضا استراتيجية لإلغاء تركيز الوظائف على مراحل خلال السنوات الثلاث المقبلة في ١٢ قطاعا، من بينها قطاعات التعليم والصحة والزراعة والمالية والجنسانية والأشغال العامة.

٦٠ - ولا يزال الوصول إلى أماكن كثيرة غير متاح إلى حد كبير. ومن أجل زيادة القدرة على الوصول، ترصد وزارة الأشغال العامة نظاما جديدا لصيانة الطرق مدججا في جميع مشاريع الطرق الممولة حكوميا. وأبرمت الحكومة عقود صيانة سنوية لجميع الطرق الرئيسية، التي تغطي أكثر من ٨٠٠ كيلومتر، ويمتد تنفيذ تلك العقود من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر.

باء - الحوكمة

٦١ - أُتخذت بعض التدابير الإيجابية الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة بعد الإعراب عن مشاعر قلق عامة. ففي ٢١ أيار/مايو، أصدرت اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد تقريرا عن أول عملية تقوم بها للتحقق من الأصول المملوكة للمسؤولين العموميين. ومن بين ٦٣ مسؤولا روجعت حساباتهم، تبين أن ثلاثين مسؤولا قدموا إقرارات صحيحة، في حين أن ٣٣ مسؤولا قدموا معلومات كاذبة عن أصولهم، أو امتنعوا عن التعاون، أو لم يكملوا العملية. وبالنظر إلى استمرار الافتقار إلى سياسة قانونية بشأن عدم الامتثال، فإن الخطوات المقبلة لا تزال غير واضحة.

٦٢ - وظل التقدم بطيئا أيضا في مراجعة حسابات المؤسسات العامة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات، ولم تُكمل اللجنة العامة لمراجعة الحسابات أي عمليات مراجعة للحسابات منذ عام ٢٠١١. ولم تتخذ الهيئة التشريعية بعد أي إجراءات بشأن التوصيات المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات الجارية قبل عام ٢٠١١. ومع ذلك، فقد توصلت اللجنة إلى تفاهم تاريخي مع الهيئة التشريعية تقوم الهيئة بموجبه بعقد جلسات استماع عن تقارير اللجنة.

٦٣ - واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة المالية السليمة من خلال إطار الإنفاق المتوسط الأجل، بحيث تنعكس أولويات الاستثمار الوطنية والقطاعية في الميزانية الوطنية. واعتمدت الحكومة مبادرة الميزانية المفتوحة من أجل نشر المعلومات بشأن الإيرادات والنفقات، كجزء من التزامها بتعزيز الشفافية. وأنشئت أيضا أمانة لجنة الحسابات العامة في الهيئة التشريعية في أيار/مايو من أجل تعزيز المساءلة.

جيم - الموارد الطبيعية

٦٤ - مُنحت امتيازات على جزء كبير من أراضي البلد لشركات خاصة بموجب ترتيبات متنوعة، ويتزايد إيراد الحكومة من تلك المشاريع. وفي ١٦ أيار/مايو، أصدرت المبادرة الليبرية للشفافية في الصناعات الاستخراجية تقريرها الرابع عن تسوية الحسابات، الذي يغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أبلغت فيه ليبريا عن تلقيها ١١٧,٥ مليون دولار من الموارد الاستخراجية في السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، بزيادة قدرها ٧٠ في المائة مقارنة بالسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

٦٥ - ووجدت الحكومة صعوبة في مضاهاة نمو الإيرادات بالرقابة الفعالة، وكانت كثيرا ما تعالج المشاكل بتدابير مرتجلة. واستنتج تقرير آخر للمبادرة الليبرية للشفافية في الصناعات الاستخراجية، صدر في أيار/مايو، أن أيا من تراخيص الاستخدام الخاص البالغ عددها ٦٦ ترخيصا في قطاع الغابات لم يكن مطابقا بالكامل للنظم السارية. وعملت الشركات التي حصلت على عقود إدارة الغابات وبيع الأخشاب في ظل حد أدنى من الإشراف، وظلت المجتمعات المحلية تشكو من عدم دفع نصيبها المستحق من رسوم إيجار الأراضي. بموجب القانون. وإضافة إلى ذلك، لم يُنفذ عدد من التوصيات الهامة الصادرة في آب/أغسطس ٢٠١٢ عن هيئة التحقيق المستقلة الخاصة المشكلة لاستعراض تراخيص الاستخدام الخاص، والتي كان من بينها مراجعة حسابات مجلس الإدارة، ومحاكمة المسؤولين الذين يتبين أنهم مذنبون، وإجراء جرد لجميع الأخشاب المقطوعة. بموجب عقود تراخيص الاستغلال الخاص ومصادرتها. وفي ١٢ حزيران/يونيه، بدأت هيئة تنمية قطاع الغابات في إصدار إخطارات لحاملي التراخيص تبلغهم فيها بنية الحكومة إلغاء تراخيصهم، وفي ١٦ تموز/يوليه قامت بحل اللجنة الاستشارية لإدارة الغابات، لأسباب من بينها فشلها في إيلاء العناية الواجبة عند منح التراخيص. وقد انتهى عقد الوكالة التجارية المسؤولة عن سلسلة المسؤولية عن تصدير الأخشاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبعد ستة أشهر من المفاوضات، تم تحديد العقد لمدة شهر في تموز/يوليه، مع النص على منح تمديدات على أساس شهري لحين إنشاء إدارة ليبرية للتحقق تتولى المراقبة. ولا تزال المشاكل المتعددة في قطاع الغابات ترهق الهيئة، التي

لا تزال تعاني من نقص التمويل ونقص الموظفين. وفي غضون ذلك، ازدادت المتأخرات الضريبية المستحقة على شركات الأخشاب التجارية ووصلت إلى ٣٣ مليون دولار.

٦٦ - ولا تزال المجتمعات المحلية تعرب عن عدم رضاها عن منح الامتيازات الزراعية، لأنها ترى فيها تهديدا لقدرة المجتمع المحلي على الانتفاع بالأراضي وسبل كسب العيش وأساليب الحياة التقليدية. وقد تفاقم هذا كله نتيجة لعدم كفاية التشاور، وعدم دفع الاستحقاقات، وعدم الرضا عن ظروف العمل. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، قام ثلاثة من أصحاب الامتيازات بفصل ما مجموعه ٤٠٠ عامل، بذريعة معارضة المجتمعات المحلية لتوسُّع المزارع. ولم يتسنَّ بعد تنفيذ الآليات الثلاثية لتسوية النزاعات، المتضمنة في اتفاقات الامتياز، حيث تجري الوساطة بالأساس من قبل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٦٧ - وبعد سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع الشركات في آذار/مارس ونيسان/أبريل، كلف الرئيس لجنة مشتركة بين الوكالات بمساعدة الشركات في الحصول على الأراضي من خلال التشاور مع المجتمعات المحلية. وفي ١٨ نيسان/أبريل، وقع الرئيس أمرا تنفيذيا يعلن عن وقف اختياري لتصدير المطاط الطبيعي غير المصنع إلى حين أن يتسنَّى وضع إطار تنظيمي شامل. ورغم أنه كان لهذه التدابير بعض التأثير، فإنه لم يجر بعد إقرار نهج منسجم للرقابة الفعالة على الامتيازات.

٦٨ - واتفقت الحكومة مع البعثة الاستعراضية لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، التي زارت ليبريا في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ آذار/مارس، على أن المؤسسات الوطنية لا تزال تواجه تحديات فنية ومالية في إدارة قطاع الماس الغريني وفي الامتثال لمبادئ وتوصيات هذا النظام. غير أن بعض التقدم قد أُحرز في تعزيز رصد هذا القطاع ومراقبته عن طريق مسح شامل لجميع مواقع تعدين الذهب أجرته وزارة الأراضي والمناجم والطاقة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣ سوف يستخدم في قاعدة بيانات يجري إعدادها حاليا.

٦٩ - وفي ٢٦ آذار/مارس، صدّقت الهيئة التشريعية على اتفاق لتقاسم الإنتاج مع شركات نفطية أجنبية، بما في ذلك دفع مبلغ ٥٠ مليون دولار مقدما والضرائب والرسوم؛ ومساهمة الليبريين في رأس المال؛ وتخصيص أموال للتنمية الاجتماعية. وأثار التصديق جدلا واهتماما كبيرين من وسائل الإعلام والرأي العام، حيث أبدى الكثير من أعضاء الهيئة التشريعية شكوكا في صواب الاتفاق بينما لا يزال يجري استعراض تشريعي للقوانين ذات الصلة بقطاع النفط.

خامسا - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

ألف - التكامل في منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - وواصلت الأمم المتحدة تعزيز نهجها القائم على "توحيد الأداء" في ليبيريا من خلال "البرنامج الواحد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧". وقد أدمجت الركائز الأربع للبرنامج خطط عمل سنوية متكاملة تتضمن تفاصيل عن الالتزامات البرنامجية واحتياجات الميزانية. وقام فريق الأمم المتحدة القطري بوضع إطار لرصد برنامج توحيد الأداء، ومواءمة آليات الإبلاغ النصف سنوية والسنوية التي تستخدمها وكالات الأمم المتحدة، كما أحرز تقدما نحو وضع منهاج عمل مشترك واستراتيجية للعمليات التجارية من أجل تعزيز مواءمة عمليات الشراء والشؤون المالية والإدارية والعمليات المتصلة بالموارد البشرية.

باء - الإعلام

٧١ - في ٣ أيار/مايو، خلال اليوم العالمي لحرية الصحافة، قام مدير دائرة حماية المسؤولين التنفيذيين بتهديد الصحفيين بخصوص التشكيك بتراهة الحكومة، الأمر الذي أثار جدلا كبيرا. وأعلن اتحاد الصحفيين الليبريين عن تعميم إعلامي لمدة أسبوع على تغطية السلطة التنفيذية كرد فعل على ذلك. وكررت الرئيسة مجددا التزامها بحرية الصحافة، رغم عدم تعديل القانون المتعلق بالإعلام الساري في البلد لمواءمته مع إعلان جبل المائدة لعام ٢٠٠٧ بشأن حرية الصحافة في أفريقيا الذي وقعته ليبيريا في العام الماضي.

٧٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا توعية السكان بالمرحلة الانتقالية التي تمر بها البعثة. وتعاونت إذاعة البعثة أيضا مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لبث برامج باللغة الفرنسية بشأن مبادرات المصالحة في كوت ديفوار لفائدة اللاجئين الإيفواريين في المقاطعات الحدودية الليبرية.

جيم - الشؤون الجنسانية

٧٣ - عقدت لجنة استعراض الدستور، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، منتدى استشاريا مع النساء في نيسان/أبريل. إضافة إلى ذلك، قدمت البعثة مساعدات تقنية في مجال مراعاة المنظور الجنساني في عمليتي إلغاء المركزية والإصلاح الزراعي. وأُتخذت إجراءات أيضا لتعزيز التنسيق دعما للبرنامج المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة المتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، وأجري تقييم منتصف المدة لهذا البرنامج تحت رعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكواخ السلام النسائية على بناء قدرتها

على حل النزاعات. وواصلت البعثة تنظيم تدريبات على المهارات في مجال الشؤون الجنسانية لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين.

دال - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة تدريباً للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استفاد منه ٦٩١ ١ جندياً من الجنود الذين نُشروا حديثاً، بينما خضع ٢٢١٦ جندياً إلى اختبار طوعي للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على ذلك، نظّم مدرّبون من الوكالات الأمنية الليبرية، الذين درّبهم البعثة في وقت سابق، ١٩ دورة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفائدة ٧١٥ ضابطاً من ضباط الأمن الليبريين و ٧٥ سجيناً.

هاء - السلوك والانضباط

٧٥ - واصلت البعثة بذل الجهود لمنع سوء السلوك. وعقدت مجموعات تركيز مناقشات مع الجماعات المحلية والزعماء الدينيين، ووُزعت مواد تعليمية لزيادة التوعية بسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك بآليات مساعدة الضحايا. وخلال الفترة ما بين ١ شباط/فبراير و ١ آب/أغسطس، تم الإبلاغ عن ٢٢ ادعاء بارتكاب سوء سلوك خطير، من بينها ادعاء واحد يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

واو - أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم

٧٦ - لا تزال الأنشطة الإجرامية، وحوادث المرور، وعنف الغوغاء، والأمراض المعدية تمثل التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة. وخلال الفترة ما بين ١ شباط/فبراير و ١ آب/أغسطس، تعرض ستة أشخاص من أفراد الأمم المتحدة لعمليات سطو مسلح، وبالتوازي مع ذلك تم الإبلاغ عن وقوع ٤٥ جريمة بدون استخدام أسلحة، من بينها عمليات سطو على المنازل، وسرقة، واعتداءات. ووقعت حالتا عنف قام بهما غوغاء تضمنتا تهديدات لأفراد أو ممتلكاتهم، ووقعت خمس حالات تم فيها اعتقال واحتجاز موظفين وطنيين يعملون لدى الأمم المتحدة. وتوفي ثمانية موظفين وطنيين وأربعة موظفين دوليين وعسكريين بسبب المرض خلال الفترة قيد الاستعراض.

سادسا - نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

ألف - العنصر العسكري

٧٧ - في ١ آب/أغسطس، بلغ القوام العسكري للبعثة ٨٥٣ فردا من بينهم ٢٢٠ امرأة، من أصل الحد الأقصى المأذون به وقدره ٩٤٠ فردا. ويشمل العنصر العسكري مقرا لقيادة القوة في منروfia، وأربع كتائب مشاة منتشرة في قطاعين، وقوة للرد السريع بحجم كتيبة في منروfia، وقاعدتين للعمليات المتقدمة متاحيتين للطرق المؤدية إلى الحدود مع كل من غينيا وكوت ديفوار.

٧٨ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، أكمل العنصر العسكري بالبعثة المرحلة الأولى من المراحل الثلاث لعملية التخفيض التدريجي للبعثة. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه، غادر البعثة ما مجموعه ٢٠٢٦ فردا من الأفراد العسكريين، من بينهم كتيبة مشاة (١٥٥٥ أفراد)، وسرية هندسة (٢٥٨ فردا)، وسريتا إشارة (١٥١ فردا)، وسرية لوجستيات (٦٠ فردا)، ومفرزة شرطة عسكرية (٢٠ فردا)، ووحدة طيران (٣٠ فردا)، وضابطان من ضباط الأركان. ولم يعد للبعثة وجود عسكري في مقاطعات غراند باسا، وجراند كرو، وريفر سيس، وسينوي. وستواصل عمليات تخفيض القوام العسكري تدريجيا، وستظل الحالة قيد الاستعراض عن كثب.

٧٩ - وتدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إحداهما الأخرى في إطار ترتيبات التعاون بين البعثات وعبر تنسيق الأنشطة على الحدود، بما في ذلك عبر عقد اجتماعات مشتركة على الحدود مرتين في الشهر والقيام بدوريات جوية مشتركة. وأجرت البعثة دوريات جوية بالتزامن مع دوريات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ونفذت عدة دوريات جوية مستقلة عبر الحدود. ونُقلت ثلاث طائرات عمودية مسلحة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ١٩ تموز/يوليه، لتُستخدم في كلا البلدين على امتداد الحدود المشتركة وعبر الحدود. وإضافة إلى ذلك، نقلت البعثة أربع ناقلات جند مدرعة إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وستزداد أهمية التعاون بين البعثتين بالتوازي مع مواصلة تقليص حجم بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

باء - عنصر الشرطة

٨٠ - في ١ آب/أغسطس، بلغ قوام شرطة البعثة ٤٧٤ فردا، منهم ١٨١ امرأة، من أصل الحد الأقصى المأذون به وقدره ١٧٩٥ فردا من بينهم ٤٩٨ مستشارا و ١٠ وحدات شرطة مشكلة. ويضم عنصر الشرطة التابع للبعثة حاليا ٤٦٨ مستشارا لشؤون الشرطة

(من بينهم ٥١ امرأة)؛ و ٢٣ مستشارا لشؤون الهجرة (من بينهم ثلاث نساء) و ٩٨٣ ضابطا (من بينهم ١٢٧ امرأة) في ثمانٍ من وحدات الشرطة المشكلة، من بينها ثلاث وحدات منتشرة في منروفيا، ووحدة منتشرة في كل من المقاطعات التالية: بوكانان، وغبارنغا، وتومانبوغ، وفوينجاما، وزويدرو. وكذلك عملا بالقرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، تم تحديد وحدتين إضافيتين للنشر، ومن المتوقع نشر واحدة منهما قبل نهاية عام ٢٠١٣. ولدى البعثة أيضا ٣٢ موظفا من موظفي السجون (من بينهم خمس نساء).

جيم - العصر المدني

٨١ - في ١ آب/أغسطس، بلغ عدد الموظفين المدنيين العاملين في البعثة ٣٨٧ ١ موظفا، ٢٣,٨٢ في المائة منهم نساء، من أصل ما مجموعه ٥٧٧ ١ موظفا مدنيا مدرجين في الميزانية. وبلغت نسبة النساء ٢٦,٢٢ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٤٧٣ موظفا، و ٢٢,٩٣ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ١ ١٣٨ موظفا.

سابعاً - الجوانب المالية

٨٢ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٧/٦٧، أن تعتمد مبلغا قدره ٤٧٦,٣ مليون دولار، أي ما يعادل حوالي ٣٩,٧ مليون دولار شهريا، للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، فستقتصر تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية.

٨٣ - وحتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٣٣,٤ مليون دولار. وحتى ذلك التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام ما قدره ٢٤٦,٩ ١ مليون دولار.

٨٤ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة مشكلة ٣٥,٦ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات/وحدات الشرطة المشكلة والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل و ٣١ آذار/مارس، على التوالي، وفقا للجدول الزمني الفصلي للتسديد.

ثامناً - ملاحظات

٨٥ - يوافق يوم ١٨ آب/أغسطس الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٣ والذي أدى إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ويمثل هذا التاريخ عشر

سنوات من التقدم نحو الوفاء بالوعود بتأسيس مجتمع سلمي وديمقراطي، وإشراك جميع المواطنين في مستقبل ليبيريا. وأنا أحيي الخطوات الهامة التي لا تزال ليبيريا تخطوها من أجل تحقيق هذا الهدف. إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي فعله لمعالجة الأسباب الكامنة وراء اندلاع النزاع في الماضي، ولمواجهة التحديات الجديدة لكي يتسنى لجميع الليبريين الاستفادة على قدم المساواة من التقدم الذي أحرزه البلد. ولذلك سيكون من المهم مواصلة السعي بقوة إلى إدخال الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الشمولية المؤسسية والمساءلة والشفافية وسيادة القانون. ولا تزال القيادة القوية والإرادة السياسية لدى الرئيسة والحكومة ضرورية لترسيخ وتسريع التحول الإيجابي في البلد، وذلك في ظل المشاركة التامة لجميع فئات المجتمع.

٨٦ - وتتيح عملية استعراض الدستور الجارية حالياً فرصة هامة لليبيريا لبناء أسس نظام سياسي أكثر استقراراً وديمقراطية وعدلاً. والجهود الرامية إلى إطلاق عملية استعراض شاملة للجميع مشجعة، وأنا أدرك أنه يجب بذل الكثير من الجهد لضمان المشاركة التامة لعامة الناس في ظل التحديات الماثلة على مستوى الموارد والقدرات، وكذلك نظراً لضيق الوقت. وسيكون الالتزام السياسي والمالي للحكومة، إلى جانب الدعم المقدم من المجتمع الدولي، ذا أهمية حاسمة لإنجاح هذه العملية. وستواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها بقوة.

٨٧ - وأرحب كذلك بإطلاق الحكومة لخارطة الطريق المتعلقة بالمصالحة الوطنية والمبادرات ذات الصلة بها. ويسرني أن أشير إلى إدماج العديد من العناصر التي وردت في توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في خارطة الطريق. وتشمل هذه العناصر آلية بالافاهات الأهلية لقول الحقيقة، وكتابة تاريخ شعبي شامل للجميع، وتمكين النساء والأطفال. وأدعو زعماء ليبيريا - السياسيين، والمجتمع المدني، وقادة المشاريع التجارية والزعماء الدينيين - إلى المساعدة على الحفاظ على زخم مبادرات المصالحة لكي تتمكن ليبيريا من طي صفحة انقسامات الماضي المريرة، ولتعزيز التماسك الاجتماعي بين جميع الليبريين.

٨٨ - وأرحب أيضاً بالتقدم المحرز صوب تحقيق اللامركزية والإصلاح الزراعي، الذي يسير نحو تمكين جميع الليبريين من التمتع بالحصول على الخدمات وسبل كسب العيش على قدم المساواة وبنفوذ أكبر على القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية. وسيزيل نجاح الإصلاح الزراعي إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل توطيد السلام، وإني أحث ليبيريا على ترجمة سياسة الحقوق في ملكية الأراضي إلى قانون وإلى إنفاذ هذا القانون بسرعة وفعالية.

٨٩ - وينبغي أن تقتزن هذه التطورات ببذل المزيد من الجهود لتحسين المساءلة والرقابة. وسيظل مبدأ سيادة القانون، الذي يضمن تطبيق جميع القوانين على الجميع دون تمييز، والذي

يكون فيه جميع الأفراد والمؤسسات خاضعين للمساءلة، في صميم الجهود الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في البلد. ولا تزال الهيئات الرئيسية المكلفة بالحفاظ على سيادة القانون تواجه تحديات نتيجة لعجز آليات الإنفاذ عن التصدي لسوء الإدارة والانتهاكات. ويجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز الثقة في المؤسسات العامة، علماً وأن العديد منها لا تزال تواجه صعوبات متصلة بالإمكانيات المتاحة وغيرها لتوفير الرقابة الفعالة. ونظراً إلى التحديات الماثلة في هذا الشأن، فإن تعيين الرئيسة جونسون سيرليف رئيسة جديدة للمتدنى الأفريقي لاستعراض الأقران هو أمر إيجابي، وتبرهن الملاحظات التي أبدتها بشأن أهمية الشفافية، وخاصة في قطاع الموارد الطبيعية، أثناء قمة مجموعة الثمانية التي عُقدت في حزيران/يونيه، على التركيز على هذه القضايا.

٩٠ - وتشدد حدة هذه المشاكل المتعلقة بالقدرات والرقابة في مجال إدارة الموارد الطبيعية بالخصوص. وليرى جديرة بالثناء على جهودها الرامية إلى زيادة الشفافية في هذا القطاع، وإني أهنئها على حصولها على مقعد في المجلس الإقليمي لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية للتمكن من إدارة الموارد بطريقة مترابطة وفعالة، مع احترام قوانين البلد، وتوفير المنافع لجميع المجتمعات المحلية. وسيتوقف الرفاه الاقتصادي في المستقبل على الاستغلال المسؤول لموارد ليريا الطبيعية، وقد أثبتت التجارب السابقة أن الافتقار إلى الرقابة يمكن أن يكون عاملاً يسهم في النزاع.

٩١ - وإن الحفاظ على التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار في البلد، ومواصلة نقل المسؤوليات الأمنية، سيتطلب أن تصبح الأجهزة الأمنية الليبرية قادرة بشكل أتم على التصدي للتهديدات الأمنية، مع الخضوع إلى المزيد من المساءلة. ويشجعني استمرار الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس، بما في ذلك تعزيز التوظيف والتدريب. وإني أهاب بهاتين المؤسستين أن تَمْضِيَا في تعزيز قدراتهما، بما فيها قدرات التنظيم والإدارة المؤسسية، من أجل توفير الأمن والنظام العام. وسيمكّن استمرار هذه الدينامية الإيجابية من تسهيل المرحلة الانتقالية للبعثة. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى التعاون الممتاز بين الحكومة والبعثة، الذي أدى إلى الانتهاء من المرحلة الأولى من خفض العسكري التدريجي للبعثة وتيسير تسليم بعض المرافق والمسؤوليات الأمنية إلى السلطات الوطنية. ومع ذلك، لا يزال من الأهمية بمكان أن توفر الحكومة الموارد المالية الكافية ووسائل الدعم الأخرى المطلوبة، على النحو المتوخى في الخطة الانتقالية، من أجل تمكين أجهزة الأمن من الاضطلاع بمسؤوليات أكبر بمزيد من الفعالية والسرعة، تزامناً مع مواصلة البعثة خفض قواتها.

٩٢ - وفيما يتعلق بفعالية أداء نظام العدالة الجنائية، يشكل وضع أول مركز للعدالة والأمن قيد العمل تطوراً جديراً بالترحيب. وستشكل الدروس المستخلصة من هذه التجربة أساس النهج الذي سيُتبع في إنشاء المركزين المقبلين، وذلك كوسيلة لإتاحة سبل الاحتكام إلى القضاء والتمتع بالأمن، اللذين تشتد الحاجة إليهما، في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية لإنجاح هذه المبادرة.

٩٣ - ولا يزال القلق العميق يساورني من تزايد أعمال العنف الجنسي والجنساني، وبخاصة ضد الأطفال، وانخفاض عدد الملاحقات القضائية ذات الصلة، مما يؤدي في واقع الأمر إلى انتشار الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الخطيرة. وإن استقرار البلد يتوقف على حوكمة جيدة، ونظام عدالة فعال، وحماية حقوق الإنسان للجميع، وإنني أشجع السلطات الليبرية بقوة على بذل مزيد من الجهود لتحقيق هذه الغاية.

٩٤ - وقد تحسن الوضع الأمني في المناطق الحدودية بين ليبيا وكوت ديفوار، وأنا أنوه بالدور الإيجابي الذي أدته الأجهزة الأمنية الليبرية في جهود تحقيق الاستقرار، بما في ذلك القوات المسلحة الليبرية. غير أن الهجمات المتفرقة عبر الحدود، والتقارير المتواترة عن التخطيط لمزيد من الهجمات، وتمويل شبكات الميليشيات المرتزقة السابقة لا تزال تدعو للقلق. وفي ضوء عودة اللاجئين الإيفواريين طوعاً إلى الوطن على نطاق واسع، فقد شجعتُ حكومتَي ليبيا وكوت ديفوار على النظر في العوامل التي يمكن أن تقف في طريق الإسراع بالعودة.

٩٥ - ولذلك، فإنني أرحب بالتعاون النموذجي بين كوت ديفوار وليبيا، بما في ذلك من خلال الإطار الرباعي، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، وبالخطوات التي يجري اتخاذها لزيادة الاستقرار في المنطقة الحدودية. وأشجع على مواصلة هذا التعاون الوثيق، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، فضلاً عن فريقَي الأمم المتحدة القطريين، بما في ذلك في وضع استراتيجية مشتركة لتناول الطابع المتعدد الأبعاد للمسائل التي تؤثر على الحدود المشتركة بينهما. كما أرحب بالتقدم المحرز في وضع استراتيجية أمنية لاتحاد نهر مانو، وبالتزام ليبيا في هذا الصدد. وستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومات المعنية في هذه المبادرات.

٩٦ - ووفقاً للقرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، أُنجزت المرحلة الأولى من التعديلات الجارية على القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا في الموعد المحدد في حزيران/يونيه، إذ انخفض عدد أفرادها العسكريين بمقدار ٢٠٢٦ فرداً عسكرياً، أي من ٩٥٢، إلى القوام الحالي البالغ ٩٢٦ فرداً. وعلى النحو المطلوب في القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، ظلت الحالة

قيد الاستعراض الدقيق أثناء سير التخفيض. ورغم أن الحكومة استمرت في مواجهة تحديات في نشر تعزيزات على نحو فعال في المناطق التي أخلتها قوات البعثة، فإن تلك المناطق ظلت مستقرة حتى الآن.

٩٧ - ولذلك، أوصي بأن تتواصل المرحلة المقبلة لخفض القوام العسكري التدريجي للبعثة على النحو المقرر، رهنا بتمديد ولايتها، وهو ما سيتطلب إعادة ١٢٩ جنديا إلى الوطن، ويشمل هذا العدد مقرّي القطاعين، وكتيبة مشاة واحدة وما يتصل بذلك من عناصر التمكين من آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى تموز/يوليه ٢٠١٤، للوصول إلى قوام عسكري مجموعه ٧٩٧ ٤ جنديا. وخلال هذه الفترة، ستواصل البعثة إعادة تشكيل القوة المتبقية في منروفيا وعلى طول المناطق الحدودية، وتعزيز تلك القوة، ولا سيما على الحدود مع كوت ديفوار. كما ستقيم البعثة هيكلًا أكثر بساطة للقيادة والتحكم، إلى جانب تعزيز قدرتها على التحرك والرد السريع.

٩٨ - وستتطلب المرحلة المقبلة من العملية الانتقالية من الحكومة أن تبذل جهودًا أكبر من أجل النهوض بكفاءات أجهزتها الأمنية لبلوغ مستوى يمكن استدامته من القدرة على تنفيذ العمليات والإدارة. ونظرا إلى وجود نقص في القدرات، لا تزال هناك حاجة إلى الدعم الذي تقدمه شرطة البعثة، بينما ستتملأ وحدات شرطتها المشكلة أي فراغ أمني قد ينجم عن خفضها لقوامها العسكري تدريجيا. ولذلك، فإنني أوصي أيضا بالحفاظ على قوام الشرطة المأذون به حاليا للبعثة، وهو ١٧٩٥ فردا، بما في ذلك عشرة وحدات من الشرطة المشكلة.

٩٩ - وقد أُحرز تقدم كبير منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في تحقيق الاستقرار والمحافظة عليه، وتطوير العمليات والمؤسسات الديمقراطية، والشروع في جهود الإصلاح الهامة. وبالرغم من ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود لتعزيز الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحقيق استقرار البلد على المدى الطويل، وتيسير المضي في توطيد السلام. ولا يزال وجود البعثة بوصفها عامل استقرار أمرا ضروريا، لا سيما في ضوء التحديات المتعددة المبيّنة في هذا التقرير. ولهذا، أطلب إلى مجلس الأمن أن يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة سنة واحدة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٠٠ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاصة لليبيريا، كارين لاندغرين، وكذلك جميع الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة، على تفانيهم في العمل من أجل توطيد السلام في ليبيريا. كما أود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وشركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف، ولجنة بناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية الليبرية والدولية على التزامها بدعم السلام والتنمية والإسهام في ليبيريا.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: قوام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة
في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	العنصر العسكري		وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
			الجنود	المجموع		
الاتحاد الروسي	٤	صفر	صفر	٤	٩	
إثيوبيا	٩	٤	صفر	١٣	صفر	
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢	
الأردن	٤	٥	١١٢	١٢١	٢٣٩	١٠
إكوادور	٢	١	صفر	٣	صفر	
ألمانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	
إندونيسيا	١	صفر	صفر	١	صفر	
أوروغواي	صفر	صفر	صفر	صفر	٤	
أوغندا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤	
أوكرانيا	٢	٢	٢٣٧	٢٤١	١٧	
باراغواي	٢	١	صفر	٣	صفر	
باكستان	٧	٨	١٩٧٤	١٩٨٩	٢١	
البرازيل	٤	٢	صفر	٦	صفر	
بلغاريا	٢	صفر	صفر	٢	صفر	
بنغلاديش	١٠	٧	٥٠٩	٥٢٦	١٥	
بنن	٢	١	صفر	٣	صفر	
البوسنة والهرسك	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠	
بولندا	١	صفر	صفر	١	٣	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	١	صفر	صفر	١	صفر	
بيرو	١	١	صفر	٢	صفر	
تايلند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣	
توغو	٢	١	صفر	٣	صفر	
جامايكا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	
الجيل الأسود	٢	صفر	صفر	٢	صفر	

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة المشكلة الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	
جمهورية التشيك	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
جمهورية كوريا	١	١	صفر	٢	صفر
جمهورية مولدوفا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
الدانمرك	٣	٢	صفر	٥	صفر
رواندا	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
رومانيا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
زامبيا	٣	صفر	صفر	٣	١٧
زمبابوي	٢	صفر	صفر	٢	٣١
ساموا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤
السلفادور	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
السنغال	١	٢	صفر	٣	صفر
السويد	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤
سويسرا	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
صربيا	٤	صفر	صفر	٤	٦
الصين	٢	٦	٥٤٧	٥٥٥	١٨
غامبيا	٢	صفر	صفر	٢	٢٠
غانا	٩	٧	٦٩٤	٧١٠	٢٧
فرنسا	صفر	١	صفر	١	صفر
الغالين	صفر	١	١١٠	١١١	٣٣
فنلندا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
فيجي	صفر	صفر	صفر	صفر	٣١
قيرغيزستان	٣	صفر	صفر	٣	٣
كرواتيا	صفر	٢	صفر	٢	صفر
كينيا	صفر	٢	صفر	٢	٢٥
ليتوانيا	صفر	صفر	صفر	صفر	١
مالي	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
ماليزيا	٤	صفر	صفر	٤	صفر
مصر	٧	صفر	صفر	٧	٥
منغوليا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

البلد	العنصر العسكري				وحدات الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	الجنود	المجموع	المشكلة	الشرطة المدنية
ناميبيا	١	٣	صفر	٤		٣
النرويج	صفر	صفر	صفر	صفر		١٠
نيبال	٢	٣	١٥	٢٠	٣٧٩	١٦
النيجر	١	صفر	صفر	١		صفر
نيجيريا	٨	١٠	١ ٤٥٦	١ ٤٧٤	١٢٠	١٦
الهند	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤٥	٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	٦	صفر	١٠		١٤
اليمن	صفر	١	صفر	١		٦
المجموع	١١٧	٨٢	٥ ٦٥٤	٥ ٨٥٣	٩٨٣	٤٧٥

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: الانتشار حتى تموز/يوليه ٢٠١٣

